ثانيا: المجرور بالإضافة

الإضافة اصطلاحا:

إسناد **اسم** إلى اسم، أو ما في معناه، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما في معناه.

فقولهم (إسناد) يعني: ضم كلمة إلى كلمة مطلقا، لا بقيد الفائدة نحو: غلام زيد، وجارية عمرو.

وقولهم (اسم) إذ لا يكون المضاف إليه إلا اسما، لأنه محكوم عليه، ولا يحكم إلا على الأسماء.

وقولهم (أو ما في معناه) أي: ما في معنى الاسم، وما يكون في معنى الاسم شيئان:

الأول: الجملة الفعلية: كما في قولهم: قمت حين قمت، وكما في قول الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ و ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾، إذ تعرب كل من الجمل الثلاث في موضع جر مضاف إليه، حيث تؤول كل منها باسم، والتقدير: حين قيامك، ويم نفع الصادقين، ويوم عدم نطقهم.

والآخر: المصدر المؤول. وهو ما تكون من حرف مصدري وصلته، كما في قول الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ و ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾، وقولهم: زرتك خشية أن تغضب، إذ المصادر الثلاثة في محل جر مضافا إليها، حيث كل منها مؤول باسم، والتقدير: من بعد عقلهم إياه، ومن قبل إتيان يوم، وخشية غضبك.

وقولهم (على تنزيل الثاني من الأول منزلة (التنوين) يعني: إجراء الإعراب على الجزء الأول (المضاف) كما يجري على الحرف الذي قبل التنوين، وجعل الثاني (المضاف إليه) ملازما لحالة واحدة كما أن التنوين كذلك.

وقيل: يعني أنه لا يجوز الفضل بين المضاف والمضاف إليه بحال، كما لا يمكن الفضل بين الاسم وتنوينه.

وقيل: يعني أنه **لا يجوز الجمع بين التنوين والمضاف إليه**، لأن الجمع بينهما كالجمع بين العوض والمعوض.

وقولهم (أو ما في معناه) أي: ما في معنى التنوين؛ هي (النون) التي تلي حرف الإعراب فيما يعرب بالحروف كالمثنى وما يلحق به، وجمع المذكر السالم وما يلحق به.

المضاف لا يكون إلا اسمًا	ظلل (أ) إذا كانت العبارة صحيحة	ظلل (ب) إذا كانت العبارة خطأً		
لا يجوز الجمع بين التنوين والمضاف إليه	ظلل (أ) إذا كانت العبارة صحيحة	ظلل (ب) إذا كانت العبارة خطأً		
المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾	جملة فعلية	اسم	مصدر مؤول	فعل مضارع

ما يحذف للإضافة:

يحذف من المضاف للإضافة ثلاثة أشياء:

الأول: (أل) التعريفية. وذلك لأن (أل) زائدة على الاسم لمجرد التعريف، والإضافة زائدة على الاسم لمجرد التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، والاسم لا يحتمل زيادتين، فلا يقال: **الغلامُ زيدٍ**، ولا الثوبُ رجلٍ.

الثاني: التنوين. وذلك لما تقدم من أن (التنوين) دليل الانفصال، و(الإضافة) دليل لاتصال، كما أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة (التنوين) عوضا منه، ولا يجوز الجمع بين العِوض والمعوَّض، فلا يقال: غلامٌ زيدٍ، ولا ثوبٌ رجلٍ.

الثالث: (النون) التي تلي حرف الإعراب. وقد تقدم أنها (النون) التي تلحق آخر المثنى، والملحق به، وجمع المذكر السالم، والملحق به عوضا عن التنوين في المفرد، وقد سبق التمثيل لها جميعا.

وقد يحذف للإضافة أيضا (تاء) التأنيث إذا أمن اللبس كما في قول الله تعالى: ﴿**وَإِقَامَ الصَّلَاةِ**﴾، بناء على أنه لا يقال في الإقامة (إقام) دون إضافة، ومن ثم فاللبس مأمون؛ أما إذا لم يؤمن اللبس كما في: تمرة، وخمسة، ونحوها فلا حذف.

بسبب الإضافة، يُحْذَفُ من المضاف:	التنوين	نون المثنى	نون جمع المذكر السالم	جميع ما سبق

٢٩ – الإِضَـــافَـــةُ

٣٨٥ – نُـونـاً تَـلِي ٱلْإِعْـرَابَ أَوْ تَـنْـوِيـنَـا مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كَـ«طُورِ سِينَا»

٣٨٦ – وَٱلثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَـــمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ، وَٱللَّامَ خُذَا =

= ٣٨٧ – لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَٱخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْـطِـهِ ٱلـتَّـعْـرِيـفَ بِـٱلَّذِي تَـلَا

الحكم الإعرابى للمتضايفين:

حكم المضاف أن يعرب بحسب العوامل، فإن جرد من العوامل اللفظية فهو مبتدأ كما في: رجلُ العلم محترم، وإن دخله عامل لفظي، أعرب بحسب مقتضى ذلك العامل، فإن قلنا: حضر رجلُ العلم، كان (رجل) فاعلا، وإن قلنا: رأيت رجل العلم، كان مفعولا به، وإن قلنا: أثنيت على رجل العلم، كان مجرورا بحرف الجر، وإن قلنا: عرفت قدر رجل العلم، كان مجرورا بالإضافة. وهكذا.

أما المضاف إليه فحكمه الجر بالإضافة أبدا، ويعرب مضافا إليه مجرورا وعلامة جره.....

أكمل قول ابن مالك في الألفية: ....تلي الإعراب أو تنوينًا مما تضيف ....ك طور سينا	كسرة.... احذف	نونًا.... احذف	ألفًا.... أضف	فتحة..... أضف
تؤثر الإضافة في الحكم الإعرابي:	للمضاف والمضاف إليه	للمضاف فقط	للمضاف إليه فقط	للمضاف أحيانًا وللمضاف إليه أحيانًا أخرى

المعانى التى ترد عليها الإضافة:

الجمهور على أن الإضافة ترد في الكلام على معنى (اللام) أو معنى (من)، وزاد ابن السراج أنها تجيء على معنى (في)، وتابعه على ذلك ابن مالك.

وعليه فالمنتهى إليه أن الإضافة تأتي في الكلام على معنى (في) بقلة، وعلى معنى (من) بكثرة، وعلى معنى (اللام) بأكثرية، **وذلك على التفصيل الآتي:**

أولا: على معنى (في). وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانا أو مكانا.

فمثال الظرف الزماني قول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ و ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ و ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾، إذ التقدير: مكر في الليل والنهار، وتربص في أربعة أشهر، وألد في الخصام.

أما الظرف المكاني فكما في قول الله تعالى- على لسان يوسف – عليه السلام: **﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾**، أي: يا صاحبان في السجن، فـ(السجن) ظرف مكان للصاحبين؛ وقول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: «فلا يجدون أعلم من عالم المدينة» أي: من عالم في المدينة، فإن (المدينة) ظرف مكان للعالم، ومثله قولهم: عثمان شهيد الدار، والحسين شهيد كربلاء، أي: شهيد في الدار، وشهيد في كربلاء.

جـ – قيامُ الليلِ من أَفْضَلِ العبادات.

فإضافة «قيام» إلى «الليل» هي من إضافة الشيء إلى ظرفٍ يقع فيه الحَدَثُ. والتقديرُ: قيامٌ في اللّيلِ، ومن ذلك الحديثُ:

«صَوْمُ رَمَضانَ مُعَلَّقٌ بين السماء والأرض، لا يُرْفَعُ إلا بزكاةِ الفطر».

والحديث: « صَلَاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى».

قال الشَّاعر:

فَهْو بَدْرُ الدَّجى إِذَا كَمل البَـدْ رُ وشَمْسُ النَّهارِ عِنْدَ الطُّلُوعِ

وتُسَمَّى هذه الإضافةُ: الإضافة الظرفيّة.

ثانيا: على معنى (من). وضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وأن يصح إطلاق اسم المضاف إليه عليه، والإخبار به عنه، أو وصفه به، وذلك نحو: خاتم فضةٍ، وسوار ذهبٍ، وجبة خزٍ.

ومن ذلك قوله تعالى[1]:

﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

وقوله[2]: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾.

وتسمى هذه الإضافة إضافة بيانيّة.

ثالثا: على معنى (اللام). وهي أكثر من النوعين السابقين ورودا في كلام العرب؛ لأنها هي الأصل في الإضافة، ولذا فقد اقتصر عليها الزجاج.

وضابطها أنه إذا انتفى ضابط ورودها على معنى (في)، وانتفى ضابط ورودها على معنى (من)، تعينت الإضافة على معنى (اللام)؛ لأنها هي الأصل.

وتأتي التي على معنى (اللام) لإفادة الملك إذا كان المضاف إليه مالكا للمضاف حائزا له، كما في: غلام زيد، وثوب عمرو، وكتاب بكر، حيث الغلام ملك لزيد، والثوب ملك لعمرو، والكتاب ملك لبكر، والتقدير: غلام لزيد، وثوب لعمرو، وكتاب لبكر.

أو لإفادة الاختصاص إذا لم يكن المضاف إليه يملك المضاف ولا يجوزه، بل كان المضاف يختص بالمضاف إليه نحو: **حصير المسجد**، وقنديل الدار، ولجام الدابة، وسرج الفرس.

الإضافة ترد في الكلام على معنى حرف الجر:	مِنْ	اللام	فِي	جميع ما سبق

في قولنا: قيامُ الليلِ عبادة عظيمة. الإضافة على معنى:	اللام	مِنْ	على	فِي
أكثر ما تكون الإضافة على معنى:	اللام	مِنْ	على	فِي
أقل ما تكون الإضافة على معنى:	اللام	مِنْ	على	فِي

نوعا الإضافة:

الأول: الإضافة المعنوية. وهي التي يتأثر فيها المضاف بالمضاف إليه تأثيرا معنويا، بأن يكتسب منه تعريفا، أو تخصيصا، وهما من الأمور المعنوية، ومن ثم سميت (معنوية)، **وهي قسمان:**

أ) ما يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا. حيث يكتسب المضاف النكرة من المضاف إليه التعريف **إن كان معرفة**، نحو: غلام زيد، وجارية عمرو؛ فإن (غلام)، و (جارية) كان كل منهما نكرة شائعا في جنسه قبل الإضافة، فلما أضيف الأول إلى (زيد)، والثاني إلى (عمرو)، وكلاهما معرفة، اكتسبا منهما التعريف، وأصبحا يدلان على غلام بعينه، وعلى جارية بعينها دون سائر الجنس.

أما إن كان المضاف إليه نكرة، فإن المضاف لا يكتسب منه تعريفا، وإنما يكتسب منه التخصيص، ومعنى التخصيص أن تضيق دائرة النكرة بحيث تصبح أقرب ما تكون إلى المعرفة، كما في قولنا: رجلُ علمٍ، وعاملُ نسيجٍ، فإننا بذلك لم نحدد رجلا بعينه، ولا عاملا بشخصه، وإنما دللنا على رجل من فئته العلماء، وعامل من طائفة النساجين.

وقد تسمى الإضافة المعنوية إضافة محضة بمعنى: خالصة من تقدير الانفصال؛ إذ ليس قولنا: غلامُ زيدٍ، في تقدير: غلامٌ زيدا؛ **كما تسمى إضافة حقيقية**؛ لأن ما يستفاد منها وهو تعريف المضاف أو تخصيصه هو الغرض الحقيقي من الإضافة.

النوع الثاني: الإضافة اللفظية. وهي التي لا يكتسب المضاف فيها تعريفا ولا تخصيصا، وإنما أقصى ما يستفاد منها: **التخفيف**. وذلك بحذف التنوين من المضاف، كما في:

ضاربُ زيدٍ، وحسنُ الوجهِ، و(نون) التثنية) كما في: ضاربا زيدٍ؛ ونون جمع المذكر السالم كما في: ضاربو زيد.

وضابط الإضافة اللفظية أن يكون المضاف وصفا يشبه المضارع في إرادة الحال أو الاستقبال، عاملا في المضاف إليه، **وذلك يتمثل في أربع من الصفات:**

الأول: اسم الفاعل. نحو: هذا ضارب زيد الآن، والوزير مستقبلنا غدا؛ وقول الله – تعالى -: ﴿وَاللَّهُ **مُتِمُّ** نُورِهِ﴾ و ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾؛ وكل ما ثنى أو جمع من اسم الفاعل فحكمة حكم المفرد، كما في قول الله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ و ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ حيث حذفت (النون) من (محلين) و (ذائقون) للإضافة؛ ومنه قوله – سبحانه -: ﴿هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ و ﴿هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾، حيث حذف التنوين من (كاشفات) و (ممسكات) للإضافة.

الثاني: أمثلة المبالغة. نحو: زيدٌ شرابُ العسل، وعمرو نحارُ الإبلِ، وبكر يقظ الذهن؛ ولا ريب أن أمثلة المبالغة هي نوع من اسم الفاعل، فتأخذ حكمه.

الثالث: اسم المفعول، نحو: زيد محمود السيرةِ، وعمرو مقبول العمل، وبكر مضروب العبد، وخالد مروَّع القلب، وحسن مشتَّت الفكر.

الرابع: الصفة المشبهة. نحو: زيد حسن الوجه، وعمرو عظيم الأمل، وبكر قليل الحيلة، ومحمد مستقيم الرأي، وعليّ معتدل القامة.

فكل ما تقدم من إضافة هذه الصفات إلى معمولها على تقدير الانفصال، إذ التقدير في اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيدًا، والوزير مستقبلٌ إيانا؛ **وفي أمثلة المبالغة**: زيدٍ شرابٌ العسلَ، وعمرو نحارٌ الإبلَ، وبكر يقظٌ ذهنُه؛ **وفي اسم المفعول**: زيد مقبولٌ العملَ، وعمرو ومضروبٌ العبدَ، وبكر مروَّعٌ القلبَ، وخالد مشتتٌ فكره؛ **وفي الصفة المشبهة:** زيدٌ حسنٌ وجهُه، وعمرو عظيمٌ أملهُ، وبكر قليلةٌ حيلتهُ، ومحمد مستقيمٌ رأيه، وعلي معتدلةٌ قامتهُ؛ وإنما حذف الضمير العائد وعوض منه (أل) كما في قول إعرابية: «زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والريح ريح زرنب» أي: مسه، وريحه.

وتسمى الإضافة اللفظية أيضا (إضافة غير محضة) لأنها ليست خالصة من تقدير الانفصال، حيث إن (ضارب زيد) هو في التقدير: ضاربٌ زيدًا، والمعنى واحد؛ **كما سميت (مجازية)** حيث إنها ليست إضافة بمعناها الحقيقي، وهو إكساب المضاف تعريفا أو تخصيصا، وإنما ليس لها من الإضافة إلا الشكل فقط.

وإنما اشترط في الإضافة اللفظية أن يكون المضاف مرادا به الحال أو الاستقبال؛ لأنه لو أريد به الماضي، لكانت الإضافة محضة. لأنها حينئذ ليست على تقدير الانفصال، حيث إن المضاف في

اللفظية مجرد من (أل)، والوصف لا يعمل – حين تجرده – عمل فعله إلا إذا كان مرادا به الحال أو الاستقبال.

الإضافة في قولنا: غلامُ زيدٍ:	حقيقية	معنوية	محضة	جميع ما سبق بمعنى واحد
الإضافة في قوله تعالى: "وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾	لفظية	مجازية	غير محضة	جميع ما سبق بمعنى واحد
الإضافة نوعان:	حقيقية ولفظية	معنوية ومجازية	محضة وغير محضة	جميع ما سبق بمعنى واحد
المضاف في الإضافة اللفظية: الإضافة اللفظية تُكْسِبُ المضاف:	مصدر صريح التعريف	مصدر مؤول التخصيص	وصف مشتق التخفيف	اسم جامد التأكيد
الإضافة المعنوية تُكْسِبُ المضاف:	التعريف دائمًا	التخصيص دائمًا	التخفيف دائمًا	التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة

والدليل على أن الإضافة اللفظية لا تكسب المضاف تعريفا أربعة أشياء:

الأول: وصفه للنكرة. كما في قول الله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾، فـ (هديا) نكرة منصوبة على الحال، وجاء (بالغ) نعتا لها، وإن كان مضافا إلى المعرفة (الكعبة)؛ لأن النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير، ومنه قول الله – تعالى-: ﴿**هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا**﴾.

الثاني: وقوعه حالا. كما في قول الله تعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ x فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدىً وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾، إذ (ثاني) حال من فاعل (يجادل)، والحال لا يكون إلا نكرة، ومنه قول الشاعر:

فأتَت بِهِ حوشَ الفؤاد مُبَطّنا سُهُدا إذا ما نامَ لَيلُ الهَوجَلِ

حيث (حوش) صفة مشبهة وقعت حالا من (الهاء) في (به).

الثالث: دخول (رب) عليه. كما في قول الشاعر:

يـا رُبَّ غابِطِنـا لَـو كـانَ يَطلُـبُكُم لاقــى مُباعَـدَةً مِــنكُم وَحِرمانــا

حيث دخلت (رب) على (غابط) رغم إضافته إلى (نا) الفاعلين، مما يدل على بقائه على تنكيره؛ إذ لا تدخل (رب) على النكرات.

الرابع: دخول (أل) عليه. كما في قولهم في الصفة المشبهة: حضر زيد الحسنُ الوجهِ، حيث معلوم أن الإضافة لا تجامع (أل) حتى لا يجتمع على الاسم تعريفان، ولكن لما كان (الحسن) باق على تنكيره رغم إضافته إلى المعرفة (الوجه)، فقد صح دخول (أل) عليه.

وتقول: هذان الضاربان زيدًا، والشاتمان عمرًا، والمكرمون أخاك، والنازلون دارك؛ ومن ذلك قول الله - عز وجل -: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، وقول الشاعر:

الضــاربينَ عُميــراً فــي بيــوتِهِمُ بالتــلِّ يــومَ عُميــرٌ ظــالِمٌ عــادِ

فإذا أسقطت (النون)، أضفتَ، وجررتَ، فقلتَ:" هم الضاربو زيدٍ، وهما الشاتما عمرٍو، كما قال الشاعر:

ولقد خَشِيتُ بأن اموتَ ولم تَدُرْ للحربِ دائرةٌ على ابنَيْ ضَمْضَمِ

الشاتِمَيْ عرْضي ولم أشتمهما والنـاذِرَيْنِ إذا لم ألقَهُما دمي

الدليل على أن الإضافة اللفظية لا تُكْسِبُ المضاف تعريفًا	وصفه للنكرة، كما في قول الله تعالى: ﴿هَدْياً **بَالِغَ** الْكَعْبَةِ﴾	وقوعه حالًا، كما في قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدىً وَلا	دخول (أل) عليه، كما في قوله تعالى: "وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ **وَالْمُقِيمِي** الصَّلَاةِ"	جميع ما سبق

		كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾		

"لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا" (162) النساء

"الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ" (35) الحج

---قارن بين المظلل في الآيتين الكريمتين.

اكتساب التعريف في الإضافة اللفظية:

إذا قصد بالوصف المضاف إلى معموله في الإضافة اللفظية، الوصف به دون اختصاص بزمان معين، اكتسب التعريف؛ ومن ثم صح أن توصف به المعرفة كما في قول الله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ و ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً﴾ و ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾. هذا بخلاف الصفة المشبهة، فإنها لا تتعرف البتة؛ لأن الإضافة فيها نقل عن أصل وهو الرفع، أما في غيرها فهو نقل عن فرع وهو النصب؛ كما أنه إذا قصد تعريفها، أدخل عليها (أل) كما في الحسن الوجه.

في قول الله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ اسم الفاعل (مالك) المضاف إلى معموله (يوم) اكتسب التعريف:	لأنه قصد به الوصف دون اختصاص بزمان معين	لأنه للزمان الماضي	لأنه أضيف إلى اسم دال على الزمان	لأن المضاف إليه (يوم) مضاف أيضًا لكنْ إلى معرفة (الدينِ)

ما تختص به الإضافة اللفظية:

نظرا لأن الإضافة اللفظية ليست إضافة بالمعنى الحقيقي، وإنما أطلق اسم (إضافة) من قبيل المجاز، حيث الغرض الأصلي من الإضافة إكساب المضاف تعريفا أو تخصيصا، وهذا ما تفي به الإضافة المعنوية، ومن ثم سميت (حقيقية)، أما اللفظية فلا تفيد شيئا من هذا، وإنما تقتصر إفادتها على جانب اللفظ، وهو التخفيف، ورفع القبح كما تقدم؛ **ولذا فقد اغتفر فيها النحاة أمورا لا يغتفرونها في المعنوية؛ ومن هذه الأمور المغتفرة: جواز دخول (أل) على المضاف؛ وذلك لأنه لا يكتسب من المضاف إليه تعريفا، فجاز تعريفه بالألف واللام؛ أما في المعنوية فإنه يكتسب من المضاف إليه التعريف، فلو أدخلت عليه (أل) لاجتمع عليه تعريفان، وهذا مرفوض في لغة العرب.**

وعليه يجوز دخول (أل) على المضاف إضافة لفظية في خمس حالات:

الأولى: أن يكون المضاف إليه مقرونا بـ(أل). وذلك لتكون (أل) عوضا مما فات المضاف إليه من الضمير العائد كما في قولهم: **هذا الغلام الجعد الشعر**، حيث الأصل: الجعد شعره، أو الجعد الشعر منه، فحذف الضمير للإضافة تخفيفا، فجعلت (أل) عوضا منه، ومنه قول الشاعر:

أَبَأنـا بِهِـم قَتلـى وَمـا فـي دِمـائِهِم شَـفاءٌ وَهُـنَّ الشـافِياتُ الحَـوائِمِ

حيث أدخل (أل) على اسم الفاعل (الشافيات) لإضافته إلى المقرون بـ(أل): الحوائم.

الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافا لمقرون بـ(أل). وذلك لأن (أل) إذا دخلت في المضاف إليه الثاني، كانت قريبة من كونها في المضاف، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، وذلك كما في قولهم: **زيد الضارب رأس الجاني**، وعمرو القارئ تاريخ العرب، ومنه قول الشاعر:

لقـد ظفـر الـزوار أقْفِيَـةِ العِدى بمـا جـاوز الآمـال مِلْأَسْـرِ والقتـلِ

حيث أدخل (أل) على (الزوار) المضاف إلى (أقفية) المضاف إلى (العدى) المقرون بـ(أل).

....

الرابعة: أن يكون المضاف مثنى. إذ تكفي التثنية في المضاف سببا لدخول (أل) عليه، حيث بها يطول الاسم، فيناسبه التخفيف بعدم اشتراط وجود (أل) في المضاف إليه، وذلك كما في قول الشاعر:

إنْ يُغْنيـا عنِّـي المسـتوطنا عـدنٍ فـإنني لسـت يومـا عنهـا بغنـي

وقول الآخر:

الشاتِمَي عِرضي وَلَم أَشتِمهُما وَالنـاذِرَينِ إذا لَـم اَلقَهُمـا دَمـي

حيث أدخل (أل) على (المستوطنا) و (الشاتمي) لكون كل منهما مثنى، رغم إضافتهما لغير مقترن بـ(أل).

الخامسة: أن يكون المضاف جمع مذكر سالما. حيث بالجمع الذي على حد المثنى يطول الاسم، مما يستأهل التخفيف بعدم اشتراط وجود (أل) في المضاف إليه كما في المثنى، وذلك كقول الشاعر:

ليس الأخلاءُ بالمُصْغِي مسامِعِهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

من كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصْفًا ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ[1]

كَرُبَّ رَاجِيًا عَظِيمِ الأملِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ[2]

وَذِي الإِضَافَةَ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ[1]

هذا هو القسم الثانى من قِسْمَى الإضافة ، وهو غير المحضة ؛ وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفًا يشبه « يَفْعَلُ » — أى : الفِعْلَ المضارِعَ — وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال] .

فمثالُ اسم الفاعل : « هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن أو غداً ، وهذا رَاجِيًا » .

ومثالُ اسم المفعول : « هذا مَضْرُوبُ الأبِ ، وهذا مُرَوَّعُ الْقَلْبِ » .

ومثالُ الصفة المشبهة : « هذا حَسَنُ الْوَجْهِ ، وقليل الحِيَلِ ، وعَظِيمُ الأملِ » .

فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ ، أو وصفًا غيرَ عاملٍ ؛ فالإضافة محضة كالمصدرِ ، نحو : « عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ » واسمِ الفاعلِ بمعنى الماضى ، نحو « هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ » .

وأشار بقوله : « فعن تنكيره لا يُعْزَلُ » إلى أن هذا القسم من الإضافة — أعنى غيرَ المحضةِ — لا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا ؛ ولذلك تدخل « رُبَّ » عليه ، وإن كان مضافًا لمعرفة ، نحو : « [رُبَّ] راجينا » وتوصف به النكرة ،

نحو قوله تعالى : (هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ) وإنما يفيد التخفيفَ ؛ وفائدتُه ترجع إلى اللفظ ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصًا أو تعريفًا ، كما تقدم ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه مَعْنَوِية ، وسميت مَحْضَة أيضًا ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال ، بخلاف غير المحضة ؛ فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : « هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ » على تقدير « هذا ضاربٌ زيداً » ومعناها مُتَّحِدٌ ، وإنما أضيف طلبًا للخفة .

وَوَصْلُ « أَلْ » بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ
إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ : كَ « الْجَعْدِ الشَّعَرْ »[1]
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كَ « زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي »[2]

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذى إضافتُه مَحْضَةٌ ، فلا تقول « هذا الغلامُ رَجُلٍ » لأن الإضافة مُنَافية[3] للألف واللام ، فلا يُجْمَع بينهما .

وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مَحْضَةٍ — وهو المراد بقوله « بذا المضاف » — أى بهذا المضاف الذى تقدَّمَ الكلامُ فيه قبل هذا البيتِ — فكان القياسُ أيضًا يقتضى أن لاتدخل الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان[1] ، ولكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتُفِرَ ذلك ، بشرط أن تدخل الألفُ واللامُ على المضاف إليه ، كـ « الْجَعْدِ الشعر ، والضَّارِب الرَّجُلِ » ، أو على ما أُضيف إليه المضافُ إليه ، كـ « زَيْدٌ الضَّارِبُ رأسِ الجانى » .

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كَفَى وجودُهَا فى المضاف ، ولم يُشْترط وجودُهَا فى المضاف إليه ، وهو المراد بقوله :

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ ، إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى ، أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ.(1)

أى : وُجُودُ الألف واللام فى الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعًا اتَّبَعَ سبيل المثنى — أى : على حَـدِّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم — يُغْنِى عن وجودها فى المضاف إليه ؛ فتقول : « هٰذَانِ الضاربَا زَيْدٍ ، وَهٰؤُلاءِ الضَّارِبُو زَيْدٍ »(1) وتحذف النون للاضافة .

يجوز دخول (أل) على المضاف إضافة لفظية:	إذا كان المضاف إليه مقرونا بـ (أل) كما في قوله تعالى: "وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ **وَالْمُقِيمِي** الصَّلَاةِ"	إذا كان المضاف مثنى، كما في قول الشاعر: **الشاتِمَيْ** عِرضي وَلَم أَشتمهُما	إذا كان المضاف جمع مذكر سالمًا كما في قوله تعالى: "وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ **وَالْمُقِيمِي** الصَّلَاةِ"	في جميع ما سبق
في قوله تعالى: "وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ **وَالْمُقِيمِي** الصَّلَاةِ"	شاهد على جواز دخول (أل) على المضاف إضافة لفظية إذا كان المضاف جمع مذكر سالمًا	شاهد على أن الإضافة اللفظية لا تكسب المضاف تعريفًا	شاهد على حذف نون جمع المذكر السالم من المضاف	شاهد على جميع ما سبق
أكمل قول ابن مالك في الألفية: وإنْ يُشابه المضافُ (يفعلُ)	فعلًا– تعريفِه	وصفًا –تنكيرِه	فعلًا – تنكيرِه	وصفًا–تعريفِه

.....فعنْ ..... لا يُعْذَلُ				

إضافة اسم فاعل تفيد التعريف= معنوية لأن اسم الفاعل لم يقصد به زمان معين	إضافة اسم فاعل تفيد التخفيف= لفظية لأن اسم الفاعل للحال أو الاستقبال
﴿**مَالِكِ** يَوْمِ الدِّينِ﴾	﴿هَدْياً **بَالِغَ** الْكَعْبَةِ﴾
﴿**فَالِقُ** الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾	﴿هَذَا عَارِضٌ **مُمْطِرُنَا**﴾
﴿**فَالِقُ** الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدىً
﴿**غَافِرِ** الذَّنْبِ **وَقَابِلِ** التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾	وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ * **ثَانِيَ** عِطْفِهِ﴾

تأثر المضاف بالمضاف إليه:

عرفنا – فيما تقدم – أن كلا من ركني الإضافة مؤثر في صاحبه، متأثر به، فالمضاف يؤثر في المضاف إليه الجر، والمضاف إليه يؤثر في المضاف التعريف أو التخصيص، كما قد يستفيد الاسلوب من الإضافة التخفيف، أو رفع القبح؛ وقد أوصل ابن هشام الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة إلى عشرة أمور؛ ولكنا نجتزئ منها بما تقدم، ونزيد عليه أمرين اقتصرت عليهما كتب النحو ومصنفاته، وهما: اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث، واكتساب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر، وهذان الأمران مشروطان بأن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وأن يصح حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه؛ وقد زاد عليه أبو علي الفارس: «أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه»؛ وزاد ابن مالك: «أن يكون المضاف كبعض المضاف إليه»؛ وذلك على التفصيل الآتي:

أولا: تأثر المضاف بالمضاف إليه تأنيثا:

وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ﴾، حيث أنث الفعل (تجد) مع أن الفاعل (كل) مذكر، لكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (النفس) وهو مؤنث؛ ومثله قوله سبحانه:

﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ وقولهم: قُطِعت بعض أصابعه، حيث أنث الفعل (قطعت) مع أن نائب فاعله مذكر، وهو (بعض) لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، (أصابع)، وقوله – سبحانه -: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ حيث أعاد الضمير (ها) على (شفا) وهو مذكر لاكتسابه التأنيث من إضافته إلى (حفرة)، حيث لا يصح أن يعود الضمير على (الحفرة) ولا (النار) لأنهم لم يكونوا فيها حتى ينقذوا منها؛ ومنه قول الشاعر:

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضنَ كُلِّي ونقضنَ بعضي

حيث أنث الفعل (أشرعت) مع أنه خبر لمذكر وهو (طول)، ولكنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى (الليالي)؛ وقول الآخر:

جادَت عَليهِ كُلُّ عينٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكنَ كُلَّ حَديقَةٍ كَالدِرهَمِ

حيث أنث الفعل (جادت) رغم أن فاعله مذكر وهو (كل) ولكنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى (عين)

اكتسب المضافُ المذكرُ التأنيثَ من المضاف إليه في قوله تعالى:	﴿يَوْمَ تَجِدُ **كُلُّ** نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ﴾	﴿وَوُفِّيَتْ **كُلُّ** نَفْسٍ﴾	وَكُنْتُمْ عَلَى **شَفَا** حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾	جميع ما سبق

ثانيا: تأثر المضاف بالمضاف إليه تذكيرا:

وهو أن يكون المضاف مؤنثا ثم يضاف إلى مذكر، فيكتسب منه التذكير، وذلك ما في قول الشاعر:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاص الهوى يزداد تنويرا

حيث جاء الخبر (مكسوف) مذكرا رغم أن المبتدأ مؤنث (إنارة)، ولكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه (العقل)

وبالرجوع إلى الشواهد السابقة يلاحظ أن المضاف فيها يجوز حذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وأنه كل أو بعض أو كبعض المضاف إليه؛ فإن تخلف شرط من هذين الشرطين، بأن كان المضاف غير صالح للحذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه كما في: أَمَةُ زيد جاء، وغلام هند ذهبت، وقامت غلام هند، وقام امرأة زيد، فلا يجوز؛ أو فقد الشرط الثاني، وهو كون المضاف كلا أو بعضا

أو كبعض من المضاف إليه كما في: أعجبني يوم عروبة، وسرتني يوم عاشوراء، فلا يجوز أيضا لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه.

الحذف في المتضايفين:

العربية لغة الإيجاز والاختصار، ومن أجل مظاهر الإيجاز: الحذف، فكثيرا ما يحذف جزء أو أكثر من أجزاء الكلام إذا وضح المعنى، وأمن اللبس، بأن يكون المحذوف معلوما من السياق، أو تقدم قرينة تدل عليه، ومن ثم قيل: ما يعلم يحذف، كما قالوا: المعنى الذي يدل عليه بلفظ واحد خير مما يدل عليه بلفظين؛ ومما يتناوله الحذف في العربية لوضوح المعنى بدونه: المضاف، والمضاف إليه.

أولا: حذف المضاف:

يحذف المضاف إذا فهم من سياق الكلام، أو وجدت في الكلام قرينة تدل عليه، كأن يقوم المضاف إليه مقامه، وحينئذ يأخذ أحكام المضاف من إعراب وغيره؛ **والحذف في المضاف قياسي**. وذلك حين يمتنع استبداد المضاف إليه بالإعراب المستحق للمضاف المحذوف، كما في قول الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، حيث يمتنع استبداد المضاف إليه (القرية) بوقوع السؤال عليها حقيقة، ومن ثم لا يتشبث بالنصب أصلا على المفعولية، كما يستبد به المضاف المحذوف (أهل) إذ السؤال عن الأهل حقيقة؛ وقول الله سبحانه : ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾، حيث يمتنع استبداد المضاف إليه (العجل) بأن يكون مُشْربا في قلوبهم، بينما ذلك مخول للمضاف المحذوف (حُبُّ)؛ وقوله جل وعلا: ﴿لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ أي: ضعف عذاب الحياة، وضعف عذاب الممات، و(الحياة) و(الممات) غير صالحين لذلك

حذف المضاف قياسي في قوله تعالى:	﴿وَاسْأَلِ **الْقَرْيَةَ**﴾	﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ **الْعِجْلَ**﴾	﴿لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ **الْحَيَاةِ** وَضِعْفَ **الْمَمَاتِ**﴾	جميع ما سبق

حكم المضاف إليه بعد حذف المضاف:

علمنا – فيما تقدم – أنه إذا حذف المضاف، فإن المضاف إليه يخلفه ويقوم مقامه، ويحكم له بالإعراب الذي كان مستحقا للمضاف قبل حذفه، وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ إذ التقدير – والله أعلم -: وجاء أمر ربك، فحذف المضاف (أمر) وكان فاعلا، وجيء بالمضاف إليه (ربك) ليقوم مقامه ويخلفه في الفاعلية، فأخذ حكمه الإعرابي وهو الرفع؛ وقوله سبحانه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ حيث التقدير: واسأل أهل القرية، فحذف المضاف (أهل) وكان مفعولا، ثم جيء بالمضاف إليه (القرية) ليقوم مقامه ويخلفه في المفعولية، فأخذ حكمه الإعرابي وهو النصب؛ وقول العرب: (تفرقوا أيادي سبأ)' والتقدير: تفرقوا مثل أيادي سبأ، فحذف المضاف (مثل) وكان حالا، ثم جيء بالمضاف إليه (أيادي) ليقوم مقامه ويخلفه في الحالية، فأخذ حكمه الإعرابي وهو النصب؛ وقولهم أيضا: (آتيك طلوع الشمس) والتقدير: آتيك وقت طلوع الشمس، فحذف المضاف (وقت) وكان ظرف زمان، ثم جيء بالمضاف إليه (طلوع) ليقوم مقامه ويخلفه في الظرفية، فأخذ حكمه الإعرابي وهو النصب.

حُذِفَ المضاف وخَلَفَهُ المضاف إليه في إعرابه في:	﴿وَاسْأَلِ **الْقَرْيَةَ**﴾	﴿ وَجَاءَ **رَبُّكَ** وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾	قولهم: (آتيك **طلوعَ** الشمس)	جميع ما سبق

وقد يحذف المضاف، ولا يأخذ المضاف إليه حكمه الإعرابي، بل يبقى على جره، وذلك مقيس إذا كان المضاف المحذوف معطوفا على مضاف آخر مذكور بلفظه ومعناه، سواء اتصل العاطف بالمعطوف، أو انفصل عنه بـ(إلا)؛ فالمتصل كما في قولهم: (ما مثلُ أبيك وأخيك يقولان ذلك)' حيث جاء المضاف إليه (أخيك) باقيا على جره رغم حذف المضاف (مثل) وكان مرفوعا، إذ التقدير: ما مثلُ أبيك ومثلُ أخيك، وذلك لكونه معطوفا على (أبيك) المضاف إليه (مثل)؛ وقول الشاعر:

أَكُلَّ اِمرِئٍ تَحسَبينَ اِمرأً وَنارٍ تَوَقَّدُ بِاللَيلِ نارا

أراد: وكل نارٍ

وأما مثال المنفصل بـ(لا) فقولهم: (ما مثل عبدِ الله ولا أخيه يقولان ذلك) إذ التقدير: ما مثل عبد الله ولا مثل أخيه

وقول العرب: (ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاءَ شحمة) والتقدير: ما كل سوداء تمرة، ولا كل بيضاء شحمة.

حُذِفَ المضاف وبقي المضاف إليه على إعرابه في:	أَكُلُّ امرِئٍ تَحسَبينَ امرأً... **وَنارٍ** تَوَقَّدُ بِاللَيلِ نارا	قول العرب: (ما كل سوداء تمرة، ولا **بيضاءَ** شحمة)	قولهم: (آتيك **طلوعَ** الشمس)	(أ) و (ب)

@

اعتبار المحذوف واطراحه:

علمنا – مما تقدم – أنه عند حذف المضاف، يقوم المضاف إليه مقامه، فيأخذ ما كان للمضاف المحذوف من الإعراب، أما أن يخلفه في بقية الأحكام التي كانت مقررة له قبل حذفه، فذلك مترتب على اعتباره، بمعنى الالتفات إليه وتقديره ماثلا في الذهن، أو اطراحه كليَّة، وإخلاء الذهن منه.

فإذا اطرح المضاف المحذوف، وخلي الذهن منه، اعتبر حينئذ حال المضاف إليه فقط، ولم يلتفت إلى حال المضاف المحذوف، كما في قول الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ حيث التقدير – والله أعلم -: واسأل أهل القرية، وأهل العير، حيث لا يجوز سؤال القرية، ولا سؤال العير، فالمحذوف في الموضعين هو لفظة (أهل)، فلو اعتبر حال المضاف المحذوف لقيل: واسأل القرية الذين كنا فيهم، والعير الذين أقبلنا فيهم ليعود الضمير على (أهل)، ولكنه اطرح وخلي الذهن منه، **واعتبر حال المضاف إليه (القرية) و (العير)، فعاد الضمير (ها) على كل منهما.**

أما إذا اعتبر حال المضاف المحذوف، بأن التفت إليه وقدر ماثلا في الذهن، فإن المضاف إليه يخلفه في بقية الأحكام المقدرة له، وذلك على النحو التالي:

أ) التذكير. كما في قول الله – تعالى -: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ حيث التقدير: كذي ظلمات، فحذف (ذو) وأقيمت (ظلمات) مقامه، والتفت إلى المحذوف (ذو) فاعتبر حاله من التذكير، فذكر الضمير في (يغشاه) تبعا له، ولو اطرح ولم يلتفت إليه لأنث الضمير ليعود على (ظلمات)

د) عود الضمير. كما في قول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ﴾، والتقدير: وأهل تلك القرى، فحذف (أهل) وأقام (تلك القرى) مقامه، والتفت إليه فأعاد الضمير إليه بقوله (أهلكناهم)، ولو التفت للقرى لقال (أهلكناها) ليعود الضمير على (القرى).

حذف أكثر من مضاف:

قد يكون المضاف إليه مضافا إلى ثالث، فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب، كما في قول الله تعالى -:

- ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ أي: تجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم، فحذف الأول (بدل) والثاني (شكر) وأقام الثالث (رزقكم) مقام (بدل) في المفعولية؛ وقوله سبحانه:

- ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، فحذف (دوران) و (عين) وأقام (الذي) مقام (دوران) في الجر بـ (الكاف)؛ وقوله – عز من قائل -:

-﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ أي: من أثر حافر فرس الرسول.

﴿وَتَجْعَلُونَ **رِزْقَكُمْ** أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ **كَالَّذِي** يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ **الرَّسُولِ**﴾ الشاهد على حذف المضاف الأول والثاني وإقامة الثالث (المضاف إليه) مقام الأول في الإعراب:	في الآية الأولى فقط	في الآيـــة الثانيـــة فقط	في الآية الثالثة فقط	في الآيات الثلاث

ثانيا: حذف المضاف إليه:

وذلك إذا فهم المعنى من الكلام، وذلك بغرض الإيجاز والاختصار، **ولحذف المضاف إليه ثلاث صور**:

الأولى: أن يزال من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضم. وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، كما في الغايات كقول الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، أي: من قبل الغلب ومن بعد الغلب، وكما في شبه الغايات كقولهم: (قبضت عشرة ليس غير) أي: ليس غير ذلك.

الثانية: أن يبقى المضاف على إعرابه، ويرد إليه التنوين – وهو الغالب – كما في ألفاظ الإحاطة نحو قول الله تعالى: ﴿وَكُلّاً ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ أي: وكل مخلوق؛ وقوله سبحانه: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ أي: وكل الكواكب؛ وكما في أسماء الشرط نحو قول الله – تعالى -: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ أي: أي الأسماء.

الثالثة: أن يبقى المضاف على إعرابه ويترك تنوينه، كما لو كان المضاف إليه مذكورا؛ وذلك مشروط – في الغالب – بأن يعطف على المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف، حيث بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وهذا العامل إما مضاف نحو قولهم: (خذ ربع ونصف ما حصل) إذ الأصل: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل، حيث حذف (ما حصل) الأول لدلالة (ما حصل) الثاني عليه، وأبقوا المضاف الأول (ربع) على حاله من الإعراب ولم ينون لأن المضاف إليه منوي لفظه، وعطف عليه (نصف) وهو اسم عامل في (ما حصل) الجر بالإضافة، و (ما حصل) المذكور مثل (ما حصل) المحذوف لفظا ومعنى: وكما في قولهم: (قطع الله يد ورجل من قالها) إذ التقدير: يد من قالها ورجل من قالها، فحذف (من قالها) الأولى لدلالة الثانية عليها؛ وكما في قول الشاعر:

يـــا مـــن رأى عارضـــا أكفكفـــه بـــين ذراعـــي وجبهـــة الأســـد

أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ **قَبْلُ** وَمِنْ **بَعْدُ**﴾	شاهد على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف بدون تنوين	شاهد على حذف المضاف إليه وبناء المضاف على الضم	شاهد على حذف المضاف إليه ورد التنوين إلى المضاف	جميع ما سبق صحيح
وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	شاهد على حذف المضاف إليه وبناء المضاف على	شاهد على حذف المضاف إليه وبقاء	شاهد على حذف المضاف	جميع ما سبق صحيح

	الضم	المضاف بدون تنوين	إليه ورد التنوين إلى المضاف	
قولهم: (قطع الله يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالها)	شاهد على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف بدون تنوين	شاهد على حذف المضاف إليه ورد التنوين إلى المضاف	شاهد على حذف المضاف إليه وبناء المضاف على الضم	جميع ما سبق صحيح

أسماء لازمت الإضافة:

ثمة أسماء في العربية لازمت الإضافة لاحتياجها إليها في فهم معناها، حيث من الأسماء ما لا يفهم معناه من مجرد لفظه، ومن ثم كان لابد من إتمامه إما بِصِلَة، أو صفة لازمة، أو إضافة.

ومما يلازم الإضافة لفظا ومعنى ما يلي:

1- بعض الظروف نحو: عند، ولدى؛ **وبعض المصادر** نحو: سبحان، وبَلْهَ (المعرَّف)؛ **وبعض أدوات الاستثناء** نحو: سوى، وبيد؛ **وبعض أنواع القسم نحو**: لَعمرُ الله؛ ومنه: (حُمَادَى، وقُصَارَى) – بضم أولهما وفتحهما بمعنى: الغاية، يقال: قصاراه أن يفعل كذا، أي: غايته، وآخر أمره، أو مبلغ أمره.

2 كلمة **(وَحْد)**. ولا يضاف إلى ظاهر، وإنما يضاف إلى الضمير بأنواعه، ولا يكون إلا منصوبا على الحال، وهو – في الأصل – مصدر، ولذا لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع؛ ويستغنى عن ذلك بمطابقة الضمير لما قبله، كما في قول الله تعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾

3- **لفظتا (كلا وكلتا). ولا يضافان إلا إلى معرفة لفظا ومعنى**، نحو: مررت بكلا الرجلين، وقول الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، وقول الشاعر:

كِلانـا غَنِـيٌّ عَـن أخيـهِ حَياتَـهُ وَنَحـنُ إذا مُتنـا أشَـدُّ تَغانِيـا

أو معنى دون اللفظ، كما في قول الشاعر:

إنَّ لِلخَيـــــرِ وَلِلشَّـــــرِّ مَـــــدىً وَكِـــــلا ذَلِـــــكَ وَجـــــهٌ وَقبـــــل

فقد أضاف (كلا) إلى (ذلك) وهو مفرد في اللفظ، لأن المراد به اثنان، كما في قول الله تعالى: ﴿لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي: الفارض والبكر، فالإضارة بـ(ذلك) تعود إليهما.

ولا تضافان إلى متفرقين، فلا يقال: مررت بكلا زيد وعمر؛ وما ورد من ذلك فهو خاص بالشعر، ومن قبيل الضرورة، كما في قول الشاعر:

كلا السيف والساقِ التي ضربت به على دهش ألقاه باثنين صاحبه

وقول الآخر:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات

ملاحظة: ذهب البصريون إلى أن (كلا وكلتا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية، كما أن (كل) اسم مفرد يفيد معنى الجمع، ويستدلون لذلك بالإخبار عنها بالمفرد، ومن ثم يجوز في الإخبار عن (كلا وكلتا) مراعاة لفظيهما، كما في قول الله – تعالى -: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، كما يجوز مراعاة معناهما وهو قليل.

4- (ذو) وفروعه. ومما يلازم الإضافة لفظا ومعنى: (ذو) ومؤنثه، ومثناهما، وجمعهما، ومرادف جمعهما؛ **ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر** نحو: هذا رجل ذو فضل، وهذه امرأة ذات حسب، وهذان ذوا فضل، وهاتان ذواتا حسب، وهم ذوو فضل، وهن ذوات حسب، وأولو فضل، وأولات حسب؛ ومنه قول الله – تعالى -: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ﴾ و ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ و ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾.

وقد يضاف (ذو) إلى عَلَم وجوبا إذا قُرنا وضعا نحو: ذي يزن، وذي عِن، وذي الطلاع، وذي سلم.

وقد يضاف (ذو) إلى ضمير غائب، كما في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «اللهم صلى على محمد وذويه»، **كما قد تضاف لضمير المخاطب** كما في قول الشاعر:

وإنـا لنرجـو عـاجلا منـك مثـل مـا رجونـاه قـدما مـن ذويـك الأفاضـل

وذلك خلافا للكسائي، والمبرد: والنحاس، والزبيدي، وبعض المتأخرين كابن هشام الأنصاري، حيث يقول المبرد: «(ذو) لا يضاف إلى المضمر، تقول: هذا ذو مال، ولا تقول: المال هذا ذوه، فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك: صاحبه، أو مالكه، صلح».

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنًى:	ذو	سبحان	عند	جميع ما سبق
من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنًى:	كِلَا وكِلْتَا	وَحْدَ	سِوَى (في الاستثناء)	جميع ما سبق